

## تداعيات الازمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي ودور السياسة المالية في احتوائها

المدرس الدكتور ضيدان طويرش هاشم\*  
قسم الاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد  
جامعة البصرة

### المستخلص :

من الحقائق الواضحة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي هو هيمنة القطاع النفطي على اقتصادات تلك الدول بخاصة ما يتعلق بعناصر الموازنة العامة، لذلك فأنها اعتادت أن تربط مستوى إنفاقها العام بحجم الإيرادات المتوقعة من القطاع النفطي، إلا أنها في الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2007، اتبعت سياسة إنفاقية مغايرة، عكست ارتباط السياسة المالية، لاسيما الإنفاقية بصلات قوية بتلك الأزمت من خلال سياسات توسعية باتجاه معاكس للدورة الاقتصادية وتحاول هذه الدراسة معرفة أسباب اتباع تلك السياسة ودورها في معالجة الانكماش الذي تتعرض له دول مجلس التعاون. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأزمت السابقة، كان يتم التعامل مع تداعياتها بسياسة إنفاقية انكماشية، أي أن السياسة المالية كانت تتأثر بالنشاط الاقتصادي وغير مؤثرة فيه، اما التعامل مع تداعيات الأزمة المالية الأخيرة فان السياسة المالية المتبعة فهي توصف بأنها مؤثرة في النشاط الاقتصادي، إلا ان تأثيرها ينصرف للخارج .

### الكلمات الدالة:

الأزمة المالية، دول مجلس التعاون الخليجي، السياسة المالية، الموازنة العامة ، السياسة التوسعية والانكماشية.

\* E-mail: Dhydan.hashim@gmail.com

## المقدمة :

مع دخول الاقتصاد العالمي في أزمة مالية قورنت أثارها بأزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، إذ لم تستثني هذه الأزمة اي من دول العالم سواءً أكانت دول الأزمة أم متلقية لها في النظام الدولي. وبالنسبة للدول العربية عموماً فإن تأثيرها بتلك الأزمات جاء على خلفية المسار التنموي الذي اتبعته تلك الدول المرتكز على استراتيجية التنمية المنفتحة للخارج سواءً أكان من خلال الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية، أم قطاع الصادرات من المواد الأولية في تمويل التنمية الذي أدى بطبيعة الحال إلى نقل تداعيات الأزمات المالية العالمية، على اسعار النفط، إلى داخل تلك الاقتصاديات ومنها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، إذ كان لانخفاض أسعار النفط الأثر الكبير على اقتصادات تلك الدول، إذ قامت هذه الدول قبل الأزمة الأخيرة (2007) بتبني سياسة تخفيض الانفاق العام لمواجهة تداعيات تلك الازمة. الا انه على غرار ما اعتادت دول العالم المتقدم القيام به لتنشيط الطلب الكلي، تبنت دول الخليج خلال سنة 2009، وخلافاً للتوقعات سياسة مالية توسعية بالتزامن مع دعوة صندوق النقد الدولي لجميع الدول بما فيها النامية إلى اتباع سياسة توسعية لتنشيط الطلب العالمي والخروج من الأزمة بأقل الخسائر.

## أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من خلال معرفة طبيعة الأزمة المالية العالمية وتدابيرها على دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك من معرفة محددات السياسات الإنفاقية لتلك الدول .

## مشكلة الدراسة :

أن انخفاض أسعار النفط في أعقاب الأزمة المالية العالمية، دفع دول مجلس التعاون وبشكل غير متوقع لاتخاذ سياسة توسعية على صعيد المالية العامة، وتتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة على التساؤل الآتي، هل نجحت دول مجلس التعاون الخليجي باحتواء تداعيات تلك الازمة ؟

## فرضية الدراسة :

استندت الدراسة على فرضية مفادها : هناك استجابة للنفقات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي للتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية التي تصيب الاقتصاد العالمي وتختلف مسارات هذه الاستجابة خلال مدة الدراسة .

## هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي وانعكاساتها على اقتصادات مجلس التعاون، وكذلك معرفة السياسات المالية، ولاسيما الاتفاقية، لمواجهة آثار الأزمة المالية، وللوصول لهذا الهدف تقع الدراسة في بحثين منفصلين .

## المبحث الأول

### تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة على الدول الرأسمالية ودور

#### السياسة المالية في احتوائها

#### أولاً : تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2007)

تعرف الأزمة بشكل عام بأنها لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الذي اصيب بها ينتج عنها عدة مشاكل تتبلور في التهديد الخطير للمصالح والأهداف المالية والمستقبلية، فضلاً عن الصعوبة التي تواجه متخذ القرار في اعتماد طرق معينة لحل الأزمة المالية بشكل خاص فتعرف بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بانهيار عدد كبير من المؤسسات المالية مصحوباً بانكماش النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

وفيما يتعلق بطبيعة الأزمة موضوع الدراسة، فقد شهدت الاقتصاديات الرأسمالية وحتى القرن الحادي والعشرين أزمات مالية واقتصادية وبغض النظر عن اتجاهاتها تميزت، هذه الأزمات بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها لا يسع المجال لاستعراض الأزمات جميعها وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث، سنحاول التركيز على الأزمة الأخيرة المعروفة بأزمة الرهن العقاري، التي وصفت بأنها اعنف أزمة اقتصادية بعد أزمة سنة 1929، والتي بدأت بوادها بالظهور في آب من سنة 2007، إذ شهد الاقتصاد الأمريكي حالة من الانتعاش الاقتصادي وصل الى مرحلة الثقة بالأرباح المتحققة في سوق العقارات دفعت بالمصارف العاملة في هذا القطاع إلى تقديم تسهيلات حتى للذين ليس لديهم مصادر دخل ثابتة، أدى الى حدوث رواج في سوق العقارات الأمريكية سواءً أكانت القديمة منها أم الحديثة وكان من نتيجته حدوث ارتفاع غير طبيعي في أسعارها وزيادة الإقبال عليها (لسيادة التوقعات التضخمية). ومن العوامل التي ساعدت على ذلك سيادة أفكار النقديين التي ترى بضرورة زيادة عرض النقد بمعدل يساوي معدل نمو الناتج المحلي، والانخفاض الحاصل في سعر الفائدة الحقيقي (الاسمي - معدل التضخم)، إذ بلغ سعر الفائدة الاسمي للمدة (2007-2008) نحو 4.2% و 3% فيما بلغت معدلات التضخم نحو 3.2% و 4.1% وهذا يعني أن سعر الفائدة الحقيقي كان 1% و 1.1% وللمدة ذاتها على التوالي في الولايات المتحدة<sup>(2)</sup>.

تعود جذور تلك الأزمة الى عقد التسعينيات، إذ قامت الحكومة الأمريكية بتقديم قروض للمقترضين الأدنى دخلاً ومن ذوي السجل الائتماني الضعيف بسبب ارتفاع أسعار المساكن بدأت تتجه نحو الصعود ولم تنخفض منذ عقد الثلاثينيات. كما حصلت الوكالات الاتحادية مثل الجمعية

<sup>1</sup> السيد عبد الحافظ البدرى، إدارة الأسواق المالية : نظرة معاصرة (القاهرة : دار الفكر العربي، 1999)، ص 39.

<sup>2</sup> صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي.

الوطنية الفدرالية للرهونات السكنية والمؤسسات العقارية الأخرى على ضمانات من الهيئة الفدرالية للتأمين على الودائع إذا هي التزمت بإقراض الأسر الأمريكية من ذوي الدخل المحدود<sup>(1)</sup>.

وفي جانب آخر أدت عملية تحويل الرهونات العقارية إلى أوراق مالية من الشركات والكيانات الاستثمارية في السوق الثانوية دوراً كبيراً في اندلاع الأزمة، إذ تم توريق الرهونات في صورة أوراق مالية لها أعلى تصنيف من خلال تقسيمها إلى مشتقات وشرائح معقدة من دون إدراك واضح لمستوى المخاطر التي تتحملها هذه المنتجات المالية ثم عقب ذلك انتشار الأوراق المالية التي تساندها أصول المستثمرين الأجانب في مختلف أنحاء العالم وظلت هذه الابتكارات المالية بعيدة عن الجهات الرقابية والتنظيمية لسوق المال، وعند تعثر سداد القروض التي كانت تمنحها المصارف التجارية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة وتراجع أسعار المساكن في الولايات المتحدة، مما فاقم حجم القروض المدومة لدى المصارف ومع تسرب هذه المعلومة لدى الجمهور سارع الناس إلى سحب ودائعهم من المصارف المتعثرة وهكذا بدأت الاضطرابات تعم سوق النقود أولاً إذ انخفض حجم السيولة لدى المصارف وسارع حاملو الأسهم إلى بيعها خوفاً من انهيار أسعارها. ونجم عن ذلك انخفضت الأرقام القياسية لأسعار الأسهم في بورصة نيويورك، ثم انتقلت إلى جميع البورصات في العالم، وقام المستثمرون الأجانب ببيع الأسهم التي في حوزتهم وحولوا أرصدهم إلى الخارج. ولما كانت قيمة أسهم أي شركة هي القيمة السوقية لأسعار أسهمها، ومع انخفاض أسعار الأسهم، فإنه يترتب على ذلك انخفاض الجدارة الائتمانية لشركات الأعمال لأن صافي حقوق الملكية يمثل الضمان للقروض التي تطلبها تلك الشركات من المصارف، وهذا يعني أن الشركات تواجه صعوبة في الحصول على الاقتراض لتمويل عملياتها الجارية أو تمويل استثماراتها<sup>(2)</sup>.

ومع إفلاس أكبر المصارف في الولايات المتحدة شاعت أجواء عدم الثقة في كبرى المصارف الأمريكية وتوقف تمويل المصارف من خلال أسواق النقد بين البنوك، ومع الصعوبة التي واجهتها المصارف من اختزان السيولة من خلال بيع القروض في أسواق الأوراق المالية، هذه الصعوبة أجبرت المصارف على أن تحتفظ بمزيد من القروض في دفاتها، الأمر الذي ترتب عليه شح في السيولة غير مسبوق بين البنوك، سرعان ما انتشرت خارج الولايات المتحدة وعلى نحو خاص في الدول الأوروبية.

وما لبثت آثار هذه الأزمة تتضح في الولايات المتحدة في البداية، إذ شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار سنة 2008 تجلى في ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 6.1% وهو الأعلى لخمس سنوات سابقة على هذا التاريخ، ويرجع ذلك إلى أن نقص السيولة شكل صعوبة أمام شركات الأعمال غير المالية لممارسة نشاطها المعتاد مما أجبرها على تخفيض حجم نشاطها

<sup>1</sup> فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، (الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكده، 2009) ص 8.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 204.

الاقتصادي لهذا قام أصحاب الأعمال بالاستغناء عن (605) ألف وظيفة من بداية سنة 2008 وامتد ذلك ليشمل الدول الأوروبية والنامية ومنها الدول العربية، إذ أسهم انخفاض النشاط الاقتصادي وبصفه خاصة الصناعي منه في انخفاض الطلب على السلع الأولية التي تدخل في نشاط تلك الشركات ومن أهمها النفط الذي انخفضت أسعاره من 147 دولاراً للبرميل في حزيران 2008 إلى نحو 36 دولاراً في أيلول للعام نفسه. كما انخفضت القروض التي تمنح من المصارف لشراء السيارات والسلع الأخرى وبذلك انخفض الطلب على السيارات ومواد البناء فقد سرحت شركة واحدة للسيارات الأمريكية نحو 147 ألف عامل، ومن مؤشرات خطورة الأزمة كذلك تراجع الصادرات بشكل حاد وبنسبة 45% التي أصبحت مشكلة تهدد مختلف دول العالم بلا استثناء لذا هبط الإنتاج الصناعي العالمي بنسبة 13% سنة 2008 وبلغت خسائره السنوية نحو 300 مليار دولار وفي سنة 2009 كان الاقتصاد الأمريكي في ورطة فقد بلغ الركود عامه الثاني ولم يكن هناك تحسن<sup>(1)</sup>.

### ثانياً : دور السياسة المالية في احتواء الأزمة المالية على صعيد الدول الرأسمالية

لقد ترتب على الأزمة المالية الأخيرة انهيارات في أسواق المال، ودخول الاقتصاد العالمي في حالة كساد. وفي إطار البحث عن السياسات الملائمة للخروج من الأزمة فلعل السياسة المالية تعد أداة فعالة في مثل هكذا ظروف لما تحتفظ به من ارث في هذا المجال فقد تسارعت بعض الدول على اختلاف فلسفتها الاقتصادية إلى تبني حزم مالية تحفيزية، فلقد وصفت الأزمة المالية الأخيرة بأنها الأسوأ منذ أزمة الكساد سنة 1921، بحسب ما عبر عن ذلك مدير صندوق النقد الدولي دومينال شتراوس الذي قال إن العالم يخوض أخطر أزمة مالية منذ الكساد ودعا إلى الاستفادة من دروس أزمة الكساد بوصفها أدوات اقتصادية تساعد في عبور هذه الأزمة ومن السياسات المهمة التي أوصى بها الصندوق سياسة التوسع المالي التي لم تقتصر على بلدان الأزمة وحدها بل شملت الدول النامية أيضاً ومنها دول موضوع البحث (سنأتي عليها).

لقد كانت تلك السياسات التوسعية تجد أساسها النظري في الأفكار الكينزية التي ترى أن سبب الأزمات الاقتصادية يتمثل بنقص الطلب الخاص وعدم قدرة النظام الرأسمالي على أن يولد من تلقاء نفسه الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تبدأ في القطاع الحقيقي ثم تنتقل إلى القطاع النقدي، ومع انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار واستقرار الطلب الاستهلاكي فإن السياسة المالية التوسعية هي مفتاح التأثير على النشاط الاقتصادي سواءً من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أم تخفيض الضرائب، وكذلك تجد أساسها النظري في الفكر النقودي، فانطلاقاً من تفسير النقوديين للزمات الاقتصادية بأنها ناتجة عن انخفاض في معدل نمو عرض النقد عن معدل نمو الناتج المحلي فإن السياسة المالية إذا لم تكن مصحوبة بتغيير في عرض النقد تعد غير فاعله على الأقل في الأجل الطويل، وذلك يعني أن مواجهة الأزمات (التي تعكس اختلال التوازن الاقتصادي)، تعتمد على

<sup>1</sup> رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، (القاهرة: المكتبة المصرية، 2010)، ص 85.

التأثيرات التي تمارسها الحكومة في عرض النقد من خلال سياستها المالية إلا إنه يجب أن لا تستخدم هذه السياسة نفسها في التأثير على النشاط الاقتصادي أي أنهم أعطوا للسياسة المالية دوراً غير مباشر في ذلك<sup>(1)</sup>. ومن هنا فعلى صعيد الدول المتقدمة تبنت مجموعة من التدابير المالية لمواجهة الانكماش الاقتصادي وتعويض نقص الطلب الكلي المتراجع بفعل الأزمة المالية وأسهمت البرامج التي تضمنت زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية القائمة مثل نفقات إعانات البطالة، وغيرها في ارتفاع نسبة العجز إلى الناتج المحلي من 3,6 % سنة 2008 إلى 8,8 % سنة 2009، إذ ارتفعت تلك النسبة في الولايات المتحدة من 6,5 % إلى 12,7 %، وفي منطقة اليورو من 2,1 إلى 6,4 %، وفي اليابان والمملكة المتحدة فقد ارتفعت نسبة العجز إلى الناتج المحلي من 4,1 % و 4,9 % إلى 10,1 % و 10,30 % على التوالي وللمدة ذاتها. إن السياسة المالية المتبعة لمواجهة حالات الركود الاقتصادي، كانت تسير عكس اتجاه الدورة الاقتصادية أما عن فاعلية السياسة المالية فتشير الدراسات التي تناولت هذا الأمر إلى أن الفعالية تتركز بشكل خاص بتقليص مدة الركود، إذ دلت النتائج على وقائع الأزمات المالية التي حدثت في 99 بلداً" للمدة من (1980-2008). أن السياسة التوسعية استطاعت تعويض نقص الاستهلاك الخاص المتناقص بفعل الركود، كما أسهم الاستثمار العام في تعويض الانهيار في الاستثمار الخاص، وادي العجز الأعلى إلى تقصير مدة الأزمة، إذ ان زيادة العجز المالي بمقدار 1 % من إجمالي الناتج المحلي أدى إلى تقصير مدة الركود بقدر شهرين، غير أن فاعلية السياسة المالية لم تكن واحدة في جميع الدول، إذ إن عدم كفاية الحيز المالي - أي القدرة على زيادة الإنفاق بدون تعريض الجدارة المالية للخطر - والمخاوف حول إمكانية الاستمرار في تحمل الدين العام يمكن أن يحد من فاعلية السياسة التوسعية لأن نقص الحيز المالي في البلدان التي تعاني من ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي قبل الأزمة يحد من قدرة الحكومة على تنفيذ سياسة مالية مضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية، فضلاً عن أنه يقود إلى إجراءات تقشفية فيما بعد ومثال ذلك منطقة اليورو التي استمرت في إتباع سياسة التوسع المالي التي وصلت نسبة العجز المالي إلى الناتج نحو 69 % وما نتج من يعرف بأزمة الديون الأوروبية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> مايك لايدجمان، الاقتصاد الكلي، النظريات والسياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، الرياض: دار المريخ، 1988، صفحات عدة.

<sup>2</sup> انظر في ذلك:

- صندوق النقد الدولي، بلدان العالمي جبان تعمل للحد من أضرار الأزمة المالية.

www.lmf.org.fiseal monitor.2011.

- إيمانويل بلداتشي، سانجيف غوبتا، سياسات التوسع المالي أيهما يصلح، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي (العدد 4، مجلد 46، ديسمبر 2009)، ص 35.

## المبحث الثاني

### تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون ودور السياسة

#### المالية في احتوائها

#### أولاً : تداعيات الأزمة المالية على دول مجلس التعاون الخليجي

لرصد تداعيات الأزمة الاقتصادية على دول مجلس التعاون الخليجي ينبغي معرفة قنوات انتقال الأزمة ومن أهمها، التجارة الدولية بما فيها الاستثمارات الأجنبية، والأسواق المالية. فقد أثر انخفاض حركة التجارة تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل صادراتها عموماً، والصادرات النفطية بخاصة، نسبة كبيرة من الناتج المحلي وهذا انخفض متوسط معدل نمو الناتج المحلي من 5.3% للمدة (2006 - 2008) إلى 5,1% سنة 2009 وقد أسهم في هذا الانخفاض انخفاض معدلات نمو القطاع النفطي اذ انخفض من 5,1% للمدة (2006 - 2008) إلى 4- % في سنة 2009<sup>(1)</sup>. وقد انخفض الناتج المحلي لمجمل دول المجلس من 1,133 مليون دولار سنة 2008 إلى 416 مليون دولار سنة 2009 وعلى مستوى الدول فقد انخفض الناتج المحلي بنسبة 15% و 14% و 28% و 30% و 13% و 36% في كل من الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والعربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي<sup>(2)</sup>. ومع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليج للعامين 2008 و 2009 وكما هو مبين في الجدول رقم (1) انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها من 26530 دولاراً إلى 20697 للمدة ذاتها ومن السنوات التي من خلالها تمتد اثار الأزمة المالية إلى الاقتصاديات العربية عموماً والخليجية بصفه خاصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر. فقد تسبب الركود العالمي عقب الأزمة المالية العالمية في تقليص الفوائض المالية لدول مجلس كما تقلصت السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي وقطاع الأعمال، فضلاً عن خروج التدفقات المالية الأجنبية التي دخلت أسواق المال الخليجية لأغراض المضاربة، ومن ثم تراجع ثقة المستثمرين في الأوضاع الاقتصادية المحلية، ومع تزامن هذه الأوضاع مع شح السيولة في الأسواق العالمية الأمر الذي أدى بعدد من دول المجلس إلى تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي للمشاريع الكبرى فيها، فضلاً عن ذلك أن العديد من القروض المستحقة للمؤسسات المالية العالمية خلال الأزمة كانت أيضاً بحاجة إلى إعادة تمويل مما أدى إلى تعرض عدد من شركات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص لمخاطر إعادة جدولة الدين القائم بذمتها وزيادة كلفة التمويل كل ذلك دفع تراجع الاستثمارات في تمويل مشاريع التطوير العقاري وشراء العقارات (كما حدث في أزمة دبي) وقد نجم عن ذلك تأجيل تنفيذ العديد من مشاريع

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، مصدر سابق، ص 218.

<sup>2</sup> الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي المجموعة الإحصائية لسنة 2010، ص 126.

الجدول رقم (1)

معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي (%)

السنة					الدولة
2007	2008	2009	2010	2011	
8.38	6.32	3.08	4.50	3.80	البحرين
4.36	5.50	-4.70	4.40	3.60	الكويت
6.73	12.34	1.12	4.30	3.90	عمان
26.76	25.43	8.65	13.40	14.0	قطر
2.82	4.23	0.10	4.15	3.80	السعودية
3.21	3.24	-1.61	2.70	3.20	الإمارات
4.42	6.02	-0.13	4.60	4.20	المجمل

Source :

- Escwa, National Accounts & Studies of The Escwa Region- ( New York, un, ted Nation 2011)

التطوير العقاري فقد بلغت قيمة الاستثمارات التي تم تأجيلها أو تجميدها في مجلس التعاون في نهاية سنة 2009 نحو 575 مليار دولار بالمقارنة مع إجمالي المشاريع التي كانت قيد التنفيذ والتي تقدر بنحو 2,5 تريليون دولار سنة 2008<sup>(1)</sup>. أما بالنسبة لأسواق رأس المال ففي أعقاب إفلاس بنك الاستثمار (ليمان براذر) وتراجع مؤشرات أسواق الأوراق المالية العالمية فأن هذا الأثر جاء جلياً بالنسبة لسوق الأوراق المالية في دول المجلس، إذ قدرت الخسائر في القيمة السوقية للأسواق الخليجية بنحو 47,5% منذ بداية سنة 2008 لتسجل خسائر خلال شهرين في السنة ذاتها بنحو 400 مليار دولار، وشهدت أسواق رأس المال انخفاض القيمة السوقية في سوق الأوراق المالية بنحو 538 مليار دولار، وفقد السوق السعودي لوحده نحو 254 مليار دولار من القيمة السوقية منذ بداية 2008 نتيجة الهلع الذي انتاب أسواق المال العالمية، كما فقد سوق الإمارات والكويت نحو 141 و

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، تداعيات الأزمة المالية على اقتصادات الدول العربية، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2010)، ص 208.



1.1 مليار دولار من قيمتها السوقية أيضاً<sup>(1)</sup>. وأخيراً فإن الآثار الأكثر فداحة للازمة المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي قيمته يتعلق بصناديق الثروة السيادية إذ تمتلك دول مجلس التعاون لدول الخليج صناديق ثروة سيادة تبلغ استثماراتها 1,4 تريليون دولار أي بنسبة 4 % من إجمالي رأسمال صناديق الثروة السيادية في العالم<sup>(2)</sup>. وبهذا تصبح دول الخليج أكبر مستثمر على المستوى الدولي في هذا المجال وبسبب الأزمة المالية تعرضت الصناديق السيادية لدول الخليج إلى خسائر قدرت بنحو 400 مليار دولار وهي تمثل 4 % من مجمل الخسائر التي تحملها الاقتصاد العالمي بسبب الأزمة والتي قدرت بنحو 10 تريليون دولار<sup>(3)</sup>.

### ثانياً : دور السياسة المالية في دول مجلس التعاون لاحتواء تداعيات الأزمة المالية

وفي إطار الحديث عن الأزمة المالية ودور السياسة المالية في مواجهة تداعياتها، فإنه يمكن التمييز بين حالتين، الأولى هي السياسات المالية المتبعة لما قبل الازمة المالية العالمية الاخيرة، والحالة الثانية هي السياسة المالية خلال المدة موضوع البحث 2007 و 2009.

#### الحالة الأولى : (عقد الثمانينات)

انطلاقاً من المبدأ القائل بأن المرور بأي تجربة يتطلب استعارة دروس الماضي، نستعرض تجربة الثمانينات وما قبلها لغرض معرفة اوجه التشابه او الاختلاف في السياسات المالية لدول مجلس التعاون ازاء التغيرات في اسعار النفط مع المدة موضوع البحث. ففي بداية السبعينات من القرن الماضي، ومن خلال سيطرة دول اوبك على 55 % من إنتاج النفط، وفي خضم تداعيات حرب تشرين لسنة 1973 فان اسعار النفط اخذت تشهد زيادات متتالية، إذ بلغت نحو دولار واحد سنة 1973 ثم الى 13 دولار سنة 1978 بعد ان كانت بحدود 3 دولار قبل سنة 1973، ومع ظهور بوادر لانخفاض الطلب على النفط، ناتج عن ترشيد الدول المستهلكة استهلاكها من النفط بعد ان استشعرت الخطر، الا ان التطورات اللاحقة في منطقة الخليج ومنها الحرب العراقية الايرانية فان اسعار النفط واصلت ارتفاعها حتى وصلت سنة 1980 نحو 39 دولار للبرميل، تضاعفت معه الإيرادات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغت الإيرادات نحو 126 مليار دولار سنة 1981 بمتوسط تغير بلغ نحو 210 % عن سنة 1977، هذه التطورات انعكست بشكل واضح على السياسة المالية، إذ شهدت تلك الدول توسع في الانفاق العام سواءً الإنفاق الجاري أم الرأسمالي، إذ بلغ متوسط نسبة التغير في كل من النفقات والإيرادات للمدة (1975-1980) نحو 260 % (كانت اقلها في قطر 106 % وأكثرها في الامارات 785 %). ونحو 311 % للإيرادات النفطية للمدة ذاتها (كانت اقلها في الكويت 154 %

<sup>1</sup> صفوت عبد السلام عوض الله (الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي) مجلة الكويت الاقتصادية (الكويت، العدد 22، السنة 14، 2010)، ص 19.

<sup>2</sup> المصدر نفسه، ص 24.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا (الجزائر، العدد 1، 2010)، صفحات عديدة .

وأكثرها في الامارات أيضا 821%)، مع زيادة إنفاقها العام فان دول المجلس لم تأخذ بالحسبان بروز تطورات جديدة في السوق النفطية متمثلة بتحويلها الى سوق مستهلكين، فمع ارتفاع المخزون النفطي في الدول المستهلكة الى جانب سياسة ترشيد استخدام الطاقة في تلك الدول فان صادرات دول الخليج شهدت تراجعاً من 26,6 مليون برميل يومياً سنة 1979 الى 10,8 مليون برميل يومياً بمتوسط تغيير سالب 14,5% سنوياً سنة 1985، فبدأ من سنة 1982 اصبح انتاج دول اوبك متساوي مع انتاج الدول الاخرى من خارج المنظمة، في الوقت الذي انخفض فيه الاستهلاك العالمي من النفط بنحو 6مليون برميل يومياً<sup>(1)</sup> نتيجة تنفيذ برامج ترشيد استهلاك الطاقة وإحلال مصادر جديدة لها<sup>(1)</sup>. هذه التطورات وغيرها، من قبيل أخفاق دول أوبك بالالتزام بالحصص واتباعها سياسة الحرية للجميع في الانتاج، ادت الى انخفاض حاد في اسعار النفط وصل معها سعر البرميل الى 7 دولار سنة 1987<sup>(2)</sup>. ومع انخفاض كل من اسعار النفط والإنتاج واجهت دول مجلس التعاون عجوزات في موازنتها العامة بلغت نسبة كبيرة من ناتجها المحلي في ذلك الوقت وكما يعكسها الجدول رقم (2).

إذ يلاحظ منه أن البحرين وعمان تعرضتا لنسبة عجز منخفضة قياساً بباقي دول المجلس وذلك في سنة 1985 كونهما كانتا في تلك السنة خارج أوبك ولم تكن لديهما التزامات على صعيد الحصص مما سمح لهما بتعويض انخفاض الأسعار عبر زيادة الإنتاج، إلا انه في سنة 1986 ومع توقف نظام الحصص فان دول المجلس عانت جميعها من عجوزات مرتفعة وبشكل كبير عما كانت عليه في سنة 1985 .

أما عن السياسة المالية المتبعة من قبل دول المجلس في احتواء تلك الأزمة، ومواجهة تلك العجوزات الناتجة عن انخفاض أسعار النفط، فانه يتضح ومن خلال الجدول رقم (2) أيضاً أن دول المجلس سارعت لمحاولة التخلص من أعباء الميزانية، والتي فاقمت من نسبة العجز للناتج المحلي إلى تبني سياسات مالية قائمة على تخفيض الإنفاق العام، والذي تركز بشكل أساس على خفض النفقات الرأسمالية، إذ يتضح من الجدول ذاته أن نسبة تغير النفقات الرأسمالية للمدة (1985-1990) كانت سالبة لجميع دول مجلس التعاون من دون استثناء، وبخاصة عمان والسعودية، ومن خلال النظر لنسبة التغير في الإنفاق الجاري يتضح أنها كانت منخفضة قياساً بالمدة (1980-1985)، أي أن دول المجلس لم تستطع من ضغط النفقات الجارية من دون مستوى معين، وهذا يعود إلى تبعات السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها تلك الدول خلال الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وبخاصة الإنفاق الجاري الذي استحوذ على (60 - 70) % من إجمالي الإنفاق العام، وهم ما سهل توظيف العامل الاقتصادي للاسترضاء السياسي للدول عبر ربط

<sup>1</sup> علي الكواري، استراتيجيات وكالة الطاقة الدولية.

حركة الإنفاق بأهداف غير تنموية، كما أن حجم التوظيف والذي يُعد أساساً لسوق العمل المحلي كان سيتأثر بالتغير في الإنفاق الجاري. ومن هنا كانت السياسة المالية آنذاك تسعى إلى خفض النفقات الرأسمالية بشكل حاد من أجل تدارك العجزات في الموازنات العامة، الأمر الذي أدى إلى تعطيل كثير من المشروعات الإنمائية والتي يتطلب تنفيذها سنين عدة<sup>(1)</sup>.

### الحالة الثانية : الأزمة المالية العالمية (2007 – 2009)

على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي حدث في سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، إذ انخفضت الأسعار من 140 دولار للبرميل في أيلول 2008 إلى أقل من 50 دولار في تشرين ثاني للسنة نفسها واستمر التراجع إلى قرابة 35 دولار في مطلع سنة 2009<sup>(2)</sup>. فان الدول العربية عموماً ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص كانت مدعوة من المؤسسات المالية لاتخاذ سياسات كلية توسعية لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وكانت استجابة تلك الدول سريعة في هذا الاتجاه، إذ أعطت السياسة المالية وضماً خاصاً من خلال موازنتها السنوية، فخلاًفاً لما هو متوقع، أن تخفض دول المجلس إنفاقها العام إلا أن الواقع كان على غير ذلك ، فالسياسة المالية المتبعة كانت تعكس التوسع في الإنفاق الحكومي في الوقت الذي كانت فيه الإيرادات العامة تسجل تراجعاً واضحاً كما يتضح من الجدول رقم (3) فقد انخفض إجمالي الإيرادات العامة لدول المجلس من 553,203.0 مليون دولار لسنة 2008 إلى 328,487.2 مليون دولار لسنة 2009. أي نسبة انخفاض بلغت نحو 40%، في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي الإنفاق من 323,766.1 مليون دولار إلى 367,5948 أي بنحو 12% للمدة ذاتها لمجمل دول المجلس. ويلاحظ من الجدول رقم (3) كذلك أن الإمارات العربية المتحدة والسعودية كانتا من أكثر دول المجلس التي شهدت ارتفاعاً واضحاً أكثر من غيرها في إنفاقها العام إذ سجلت نسب زيادة في الإنفاق العام بلغت نحو 32% و 46%. وهذه الدول تتميز بأرصدة واحتياطات كبيرة من العملة الأجنبية.

<sup>1</sup> انظر في ذلك:

- فاروق قاسم، إدارة المصادر البترولية (النموذج النرويحي)، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة، 2010 ، صفحات عدة

- يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي مثلث النفط والوراثة والعمالة الأجنبية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 ، صفحات عدة

<sup>2</sup> حنان رجائي، الاقتصادات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، السياسة الدولية، العدد (175)، كانون الثاني 2009، القاهرة، ص 177.

الجدول رقم ( 2 )

عجز الموازنات العامة لدول المجلس ونسبته للنتائج ونسبة تغير الإنفاق للمدة (1990-1985)

نسبة تغير الإنفاق العام للمدة (1990 – 1985) %		الفائض - العجز ونسبته للنتائج المحلي الإجمالي 1986		الفائض - العجز ونسبته للنتائج المحلي الإجمالي 1985		الحالة والدولة
1990-1985	1985-1980	% من الناتج	مليون دولار	% من الناتج	مليون دولار	
		- 7.2	- 137	4,8	90	البحرين
1,5	35,5	-	-	-	-	التغير في الإنفاق
4,5	85	-	-	-	-	النفقات الجارية
- 5.9	11,9	-	-	-	-	النفقات الرأسمالية
		- 24	- 3728,5	- 17	-2512	الكويت
- 3.7	28	-	-	-	-	التغير في الإنفاق
10.7	37.5	-	-	-	-	النفقات الجارية
- 29.5	38,3	-	-	-	-	النفقات الرأسمالية
		- 1,3	1300	- 0.9	- 91	عمان
- 2	116.4	-	-	-	-	التغير في الإنفاق
25.3	112.5	-	-	-	-	النفقات الجارية
- 60	139	-	-	-	-	النفقات الرأسمالية
		- 18,5	1329	- 2.8	- 195	قطر
9,3	- 1,5	-	-	-	-	التغير في الإنفاق
15,5	14	-	-	-	-	النفقات الجارية
- 27.6	52	-	-	-	-	النفقات الرأسمالية
		- 14	16246	- 11	-13450	السعودية
- 15.3	- 1	-	-	-	-	التغير في الإنفاق
- 1.3	17,7	-	-	-	-	النفقات الجارية
- 43	- 22,4	-	-	-	-	النفقات الرأسمالية
		- 16	- 3183.3	- 6.2	- 1573	الإمارات
6	- 9	-	-	-	-	التغير في الإنفاق
14.7	21.8	-	-	-	-	النفقات الجارية
- 28	- 19,6	-	-	-	-	النفقات الرأسمالية

المصدر:

- عمر الشهابي، التقلبات في اسعار النفط وأثارها على ميزانيات دول الخليج العربية: مقارنة بين ازمة الثمانينات وأزمة الالفية الثالثة، في الثابت والمتحول: 2016 الخليج بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية (الكويت، مركز الخليج لسياسات التنمية).

<https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/2309/GCCS2016.pdf> 2016

لقد أعلنت جميع دول المجلس عن توقعات بحدوث عجز كبير في موازنة 2009 ويعد هذا مؤشراً واضحاً على سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية وقد رجح البعض أسباب إتباع هذه السياسة إلى تحولات كبيرة في مجال السياسة الاقتصادية ومن هذه التحولات<sup>(1)</sup>. ظهور الصناديق السيادية، التي مثلت قاعدة صلبة تستطيع من خلالها الدول التعامل مع العجز المالي لمواجهة آثار التراجع الاقتصادي على المستوى الدولي وبالتالي فأنها يمكن أن توفر حماية كبيرة من انخفاض الناتج المحلي فضلاً عن ذلك تعد الأموال المحولة لصناديق الثروة مصدراً للاستقرار الاقتصادي عند انهيار أسعار النفط. التحول الثاني: هو الاستثمارات الضخمة في مجال البنى التحتية المحلية إذ تقوم هذه الاستثمارات بتأسيس لاقتصاد قائم على الضرائب من خلال الرسوم التي تفرضها الدولة على المستفيدين من استخدام تلك البنى. أما التحول الثالث: فهو استحقاق العولمة والتغيير في المناخ السياسي الذي في ظله يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية فالعولمة والتداخل الاقتصادي العالمي يعينان أن دول مجلس التعاون سوف تحقق مكاسب أكبر عبر زيادة طلبها الكلي، نظراً للارتباط القوي لتلك الدول بالاقتصاد العالمي لأن جزء كبيراً من ذلك الطلب المتولد في الداخل سيتجه للخارج على شكل استيرادات بموجب الميل الحدي للاستيراد من يعمل على تنشيط الطلب العالمي ولاسيما اقتصادات دول الأزمة مما يساعدها على تجاوز أزمة الركود ومن ثم تحسين مستوى استيراداتها من النفط الذي تصدره دول المجلس. أي أن السياسة الكينزية في هذه الحالة تتجه للخارج.

وعلى الرغم أن الاتجاه الغالب هو التوسع المالي إلا أن هناك اختلافاً في صياغة النهج التوسعي المتبع من خلال زيادة الإنفاق الجاري أو الاستثماري فهناك دول قامت بزيادة إنفاقها الجاري لتحقيق نتائج سريعة في حفز الطلب الكلي فضلاً عن الإنفاق الرأسمالي لتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصادية للأجل الطويل وفي هذا المجال ارتفع الإنفاق الجاري كنسبة من الناتج المحلي في السعودية وقطر في سنة 2009 بنسبة 33.7% و 29.4% مصحوباً بزيادة في الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي بنسبة 33.4% و 22.8%<sup>(2)</sup>.

وفي اتجاه معزز للسياسة التوسعية، هو مشاركة بعض دول المجلس في خطة الانقاذ المالي، إذ بعد سلسلة الانهيارات المصرفية واسواق المال الأمريكية دعا الرئيس الأمريكي بوش آنذاك في ايلول 2007 الى وضع خطة انقاذ مالي تقوم على انشاء الديون المتعثرة من المؤسسات المصرفية، وقد قدر المبلغ بنحو 700 مليار دولار لغرض توفير السيولة للحد من انهيار القطاع المصرفي يضاف إلى أن

<sup>1</sup> Yasser Abdih Pablo & other , the cyclicity of fiscal policy in the Middle East and central Asia , ( IMF Working Paper 10/68 ,2010) pp 7-12.

<sup>2</sup> أحمد أبو بكر بدوي، الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على جهود الإصلاح المالي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2011، ص. 11 - 13.

**الدكتور زيدان طويرش هاشم ... تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي**

الولايات المتحدة قد اقترضت 700 مليار دولار من بريطانيا و 700 مليار دولار من ألمانيا و 1.5 ترليون دولار تحملتها 13 دولة بضمنها دول الخليج و اليابان.

**الجدول رقم (3)**

**إجمالي الإيرادات والإنفاق العام لدول مجلس التعاون للمدة (2006-2009) مليون دولار**

البيان	السنوات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	المجموع
إجمالي الإيرادات	2006	54,768.9	4,892.2	179,648.5	11,356.1	23,643.7	51,908.9	326,218.3
	2007	62,276.3	5,416.6	171,413.4	15,398.2	32,380.8	63,825.4	350,717.7
	2008	117,506.9	7,121.3	293,598.1	19,866.6	38,734.1	76,376.0	553,293.0
	2009	64,093.1	4,543.0	135,948.0	17,551.1	42,492.9	64,359.1	328,987.2
إيرادات النفط	2006	44,861.1	3,767.5	161,192.0	8,389.90	15,227.5	48,664.7	282,102.7
	2007	47,986.9	4,336.3	149,916.3	9,566.20	19,436.3	59,509.9	290,752.0
	2008	359,869.7	6,067.0	262,231.7	13,460.00	21,980.5	71,545.8	473,768.2
	2009	47,397.5	3,770.7	115,845.3	11,678.8	19,078.3	60,358.5	258,129.1
إيرادات أخرى	2006	9,907.7	1,124.7	18,456.5	2,966.2	8,416.2	3,244.3	44,115.6
	2007	14,289.4	1,080.3	21,497.1	5,832.0	12,944.5	4,315.5	59,958.8
	2008	18,809.7	1,054.3	31,366.4	6,620.6	16,753.6	4,830.2	79,434.8
	2009	16,695.6	772.3	20,102.7	5,872.3	23,414.6	4,000.6	70,858.1
إجمالي الإنفاق	2006	34,298.1	4,144.8	104,885.9	12,303.0	18,447.0	32,547.5	206,626.3
	2007	43,486.5	4,834.2	124,332.8	14,446.8	23,695.5	34,649.3	245,445.6
	2008	74,861.1	5,479.8	138,685.1	17,428.6	27,278.9	60,032.6	323,766.1
	2009	110,149.2	5,537.8	195,049.0	17,969.8	29,693.7	45,195.3	367,594.8
الإنفاق الاستثماري	2006	...	1,215.9	18,909.6	3,119.9	4,779.1	3,453.4	31,477.6
	2007	...	1,295.1	31,746.4	4,414.3	9,322.5	4,357.5	51,135.8
	2008	...	1,351.9	34,994.7	5,932.1	9,197.3	5,340.0	56,815.9
	2009	...	1,037.0	47,957.3	6,998.4	9,865.1	4,695.4	70,553.2
الإنفاق الجاري	2006	...	2,028.9	85,976.3	9,183.4	13,667.9	29,094.1	140,850.6
	2007	...	3,540.1	92,586.4	10,032.5	14,372.5	30,291.8	150,823.3
	2008	...	4,127.9	103,690.4	11,496.5	18,081.6	54,692.6	192,089.0
	2009	...	4,500.8	111,091.7	10,971.4	19,828.6	40,499.9	186,892.4
الفائض أو العجز	2006	20,470.7	747.4	74,762.6	946.9 -	5,196.7	19,361.4	119,592.0
	2007	18,789.8	581.4	74,762.6	951.4	8,685.8	29,176.1	105,265.1
	2008	42,645.8	1,641.5	154,913.0	2,438.8	11,455.2	16,343	229,436.9
	2009	46,056.1 -	994.8 -	23,101.0 -	418.7 -	12,799.2	19,163.8	38,607.6 -

المصدر:

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . المجموعة الإحصائية لسنة 2010.

وبالنسبة للأسواق الخليجية التي تعرضت لخسائر فادحة قدرت ب 538 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2008، ثم تلاها انخفاض آخر قدر بنحو 373 مليار في الأشهر الأخيرة من السنة. فان تلك الدول كانت مدعوة لزيادة مساهمتها في تمويل صندوق الإنقاذ المالي الذي يرعاه صندوق النقد الدولي، وقد بلغت مساهمة السعودية والإمارات في خطة الإنقاذ عالميا بنحو 150 مليار دولار، و 120 مليار دولار على التوالي<sup>(1)</sup>. وفي اتجاه آخر معزز للسياسة المالية التوسعية هو خلال السياسة الضريبية فقد سجل عدد من دول المجلس وهي الإمارات وقطر وعمان والكويت تراجعاً في معدلات نمو الإيرادات الضريبية في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، إذ تراجعت بنسبة 13.3 %، علماً بأن الإيرادات الضريبية تمثل نسبة بسيطة من الإيرادات الكلية في هذه الدول لا تتجاوز 7.8 % من الإيرادات الكلية لسنة 2009 في ضوء سياسة الإعفاء والامتيازات الضريبية المتعددة، لذا لا يتوقع أن تكون لها آثار مهمة على الطلب الكلي<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً : مدى فعالية السياسة المالية في مواجهة آثار الأزمة المالية على دول المجلس

في ضوء ما تم تناوله من عرض لسياسة التوسع المالي التي اتبعتها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يبقى السؤال عن مدى فعالية تلك الإجراءات، لأن هذه الفعالية تصطدم بعدة حقائق يصعب معها إرجاع تحسين حالة النشاط الاقتصادي الى تلك السياسة، إذ أن ما تعرضه النظرية الاقتصادية من أفكار تفيد بالأثر الايجابي لزيادة الطلب الكلي في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الناتج والتوظيف عبر مضعاف الإنفاق الحكومي ومع ذلك لا يوجد ما يؤثر حصول ذلك في الاقتصادات النفطية لعدة أسباب منها أن مسار النمو الاقتصادي ترتبط بصورة أساسية بتطور قطاع النفط، فضلاً عن ذلك أن عدم ثبات أسعار الأخير يترجم إلى عدم ثبات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الاسمي لهذا لا يوجد دليل قاطع على أن التوسع المالي ومضاعف ذلك التوسع ذوا أثر أساسي في تحديد مسار النمو، وبالتالي فإن اعتماد النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على الأداء الاقتصادي يُعد مضللاً لكون القطاع النفطي يسهم بنحو 50 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وكذلك يسهم القطاع النفطي بنحو 90 % من إجمالي إيرادات الموازنة و 80 % من إجمالي قيمة الصادرات باستثناء الإمارات العربية المتحدة التي تشكل الصادرات النفطية فيها ما نسبته 60 % من إجمالي الصادرات. كما ان زيادة الإنفاق الحكومي وتزايد الطلب الكلي لا يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإذا كان يوجد تأثير ايجابي لمضاعف التوسع المالي لكنه لا يتخذ الشكل المطلوب فكلما زاد ارتباط الاقتصاد بالعالم الخارجي قل الأثر الفاعل للسياسة المالية لمواجهة الآثار الانكماشية في حين تزداد قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي كلما كان الاقتصاد

<sup>1</sup> ثريا عبد الكريم الخزرجي، الأزمة المالية الراهنة وإثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة .

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=53124>

<sup>2</sup> نبيل جورج دحدح، تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2010، ص 19.

أقل انفتاحاً وتأثراً بالعالم الخارجي. بالنسبة لدول الخليج العربي فإن الواردات تمثل محركاً أساسياً لديناميكية الاستهلاك، إذ يتم استيراد جزء كبير من سلع الاستهلاك الاستثماري من الخارج. وخلال العقدين الأخيرين بلغ متوسط الواردات نحو 42% من إجمالي الناتج المحلي ونحو 79% من حجم الاستهلاك<sup>(1)</sup>. وتتميز الواردات بالتقلبات بصورة أكبر من التقلبات في الناتج المحلي غير النفطي وبالاستعانة بسلسلة زمنية للمدة (1992-2010) متاحة عن العربية السعودية، فإن الواردات تقسم إلى السلع الاستهلاكية (الغذائية) والسلع الوسيطة والسلع المعمرة وقد أظهرت النتائج أن السلع المعمرة والسلع الوسيطة (المستوردة) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج والاستثمار، وقد أظهرت فئات الواردات حالات تراجع متزامنة في المدة (1993-1994)، و (1998-2009) وهي السنوات التي شهدت انخفاض أسعار النفط ويُعد عام 2009 هو العام الوحيد من السنوات السابقة الذي لم تشهد فيه الواردات الاستهلاكية غير المعمرة تراجعاً بقدر تراجع السلع الوسيطة والمعمرة. وهذا يعكس أن سياسة التوسع المالي التي اتبعت في ذلك العام قد نجحت في دعم طلب المستهلكين لكنه يوضح أن استثمارات القطاع الخاص انخفضت، أما لانخفاض المؤشر على السلع الأخرى الوسيطة والمعمرة فإنه يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض أسعارها العالمية وليس إلى تقليل الكميات المستوردة<sup>(2)</sup>.

## **الاستنتاجات والتوصيات**

### **أولاً : الاستنتاجات**

- 1- كانت السياسة المالية الانكماشية المتمثلة بخفض النفقات العامة، المتبعة في المدة (1985-1990)، أبان انخفاض أسعار النفط، يُعد من عوامل تفاقم الخلل الاقتصادي بسبب تركيز التخفيض على النفقات الرأسمالية .
- 2- أن المرونة المتاحة امام السياسة المالية التوسعية، المتمثلة في الوضع المالي المريح الذي كان سائداً قبل الأزمة المالية العالمية، هي التي حكمت توجه السياسة المالية نحو التوسع ابان الازمة، بغية درء اثار الازمة على وتيرة النشاط الاقتصادي.
- 3- كما يشكل جانب الانفتاح الاقتصادي ومتطلبات العولمة وما تفرضه من التزام بمبادئ المؤسسات الدولية. الدور المهم في إتباع سياسات توسعية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- 4- يأتي ارتكاز التحفيز المالي على جانب الإنفاق العام بسبب ضعف النظام ضريبي الذي يمكن أن يعول عليه لأغراض الاستقرار الاقتصادي .
- 5- ان ما اعتمدته دول المجلس من سياسات توسعية فإنه يدعم الطلب الكلي المتجه للخارج، في ظل استمرار هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>1</sup> صندوق النقد الدولي، دول مجلس التعاون الخليجي تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالي يسوده عدم اليقين، واشنطن، 2011، ص 25.

<sup>2</sup> صندوق النقد الدولي، المصدر نفسه، صفحات عدة.



## ثانياً: التوصيات

1. أظهرت الأزمة جدية مخاطر هيمنة القطاع النفطي على اقتصادات دول الدراسة؛ وذلك للصفة الربعية لاقتصاداتها، وهذا يتطلب تكثيف الجهود لتنويع قاعدة الاقتصاد بما يؤمن زيادة الإيرادات غير النفطية في الموازنة العامة من خلال زيادة الصادرات غير النفطية والحفاظ على عوائد الصادرات النفطية كمصدر تمويلي لسياسات اقتصادية في طريق تعزيز القدرة التنافسية.
2. العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداعمة لإستراتيجية التنويع في اقتصادات دول المجلس لاسيما في القطاع الحقيقي .
3. عدم تركز التدفقات الرأسمالية الخارجية للاستثمار في القطاع المالي فقط لتجنب الآثار المباشرة للالتزامات المالية.

## قائمة المصادر

### أولاً : المصادر العربية

1. أحمد أبو بكر بدوي، الحوافز المالية والتقديرية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على جهود الإصلاح المالي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.
  2. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي المجموعة الإحصائية لسنة 2010 .
  3. إيمانويل بالداتشي، سانجيف غوبتا، سياسات التوسع المالي ايها يصلح - مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ( العدد 4 ، مجلد 46 ، ديسمبر 2009).
  4. ثريا عبد الكريم الخزرجي، الازمة المالية الراهنة وإثرها في الاقتصاديات العربية التحديات وسبل المواجهة.
- <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=53124>
5. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
  6. حنان رجائي، الاقتصادات الخليجية وتداعيات الازمة المالية، السياسة الدولية، العدد 175 ، كانون الثاني 2009.
  7. رضا عبد السلام، أزمة مالية أم أزمة رأسمالية، (القاهرة: المكتبة المصرية ، 2010).
  8. السيد عبدا لحافظ ألبدري، إدارة الأسواق المالية : نظرة معاصرة (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999).
  9. صباح نعوش، خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي.
- www. net. aljazera

10. صفوت عبد السلام عوض الله، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الكويت الاقتصادية ( الكويت ، العدد 22 ، السنة 14 ، 2010).
11. صندوق النقد الدولي، بلدان العالم يجب ان تعمل للحد من اضرار الازمة المالية.  
www.Imf.org.fiseal monitor.2011.
12. صندوق النقد الدولي، دول مجلس التعاون الخليجي تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين، واشنطن، 2011 .
13. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.
14. صندوق النقد العربي، تداعيات الأزمة المالية على اقتصادات الدول العربية، (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي )، 2010.
15. عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية للأزمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ( الجزائر ، العدد1، 2010).
16. علي الكواري، استراتيجيات وكالة الطاقة الدولية.  
www . googlellvDssU 1989
17. فاروق قاسم، ادارة المصادر البترولية (النموذج النرويجي)، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 2010.
18. فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، (الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكره، 2009).
19. مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي : النظريات والسياسات، ترجمة : محمد إبراهيم منصور، الرياض : دار المريخ ، 1988.
20. نبيل جورج دحدح، تداعيات الأزمة المالية العالمية على اوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.
21. يوسف خليفة، مجلس التعاون الخليجي مثلث النفط والوراثة والعمالة الأجنبية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 .
22. Yasser Abdih Pablo & other , the cyclicalilty of fiscal policy in the Middle East and central Asia , ( IMF Working Paper 10/68 ,2010).

## **Ramifications of the World Financial Crises on GCC and the Role of Fiscal Policy**

Dr. Dhaidan Tawirish Hashim

Department of Economy / Faculty of Management and Economics

University of Basrah

### **Abstract :**

A clear fact for the GCC countries is the dominance of the oil sector in the economies of those countries, especially with regard to the elements of the budget, so it used to link the level of public expenditure with the expected revenue from the oil sector in the past, but in the recent global financial crisis 2007, In a different context, the correlation of fiscal policy, particularly the agreement, reflected strong links to these crises through expansionary policies in the opposite direction of the economic cycle. This study attempts to find out the reasons behind this policy and its role in dealing with the deflation of the GCC countries The previous study concluded that the previous crises were being dealt with by a policy of deflationary spending, that is, the fiscal policy was affected by the economic activity and is ineffective. As for dealing with the repercussions of the recent financial crisis, the fiscal policy followed is described as influential in economic activity, But its impact is going abroad

### **Key words :**

Financial Crisis, GCC countries, Fiscal Policy, Public Budget, Expansionary and Deflationary Policy.